



UN LIBRARY

JUN 24 1977

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

Distr.
GENERAL
A/32/122
22 June 1977
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٣٧ من القائمة الأولية*

عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في
العلاقات الدولية

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٧ موجهة إلى
الأمين العام من البعثة الدائمة لجمهورية منغوليا الشعبية
لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية منغوليا الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين
العام للأمم المتحدة ، وتتشفّر بأن ترسل إليه ، وفقا لقرار الجمعية العامة (١٩٧٦/٣١) المؤرخ في
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، تعليقات حكومة جمهورية منغوليا الشعبية على مسألة عقد معاهدة
عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

وتتشرف البعثة الدائمة لجمهورية منغوليا الشعبية بأن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة
تصميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٣٧ من القائمة الأولية .

المرفق

تعليقات حكومة جمهورية منغوليا الشعبية على مسألة عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية

١ - أيدت حكومة جمهورية منغوليا الشعبية منذ البداية تأييدا تاما المبادرة المواتية التي تقدمتها حكومة الاتحاد السوفياتي في الوقت المناسب فيما يتعلق بحقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . وكنتيجة منطقية لذلك اشتركت جمهورية منغوليا الشعبية مع عدد من البلدان الاشتراكية الأخرى في تقديم قرار الجمعية العامة السالف الذكر ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

٢ - وبفضل الجهود الفعالة والمهادنة التي تبذلها البلدان الاشتراكية وكل القوى المحبة للسلام لزيادة تعزيز عملية الانفراج الدولي ، يجري الآن ايجاد ظروف مواتية لعقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . وفي الوقت نفسه ، وبسبب الحاجة الى التحسن المطرد في الحالة الدولية ، فان مبدأ التخلي عن التهديد بالقوة أو استعمالها يجب أن يصبح قانونا ثابتا في العلاقات الدولية . ان بؤر التوتر المتبقية ، التي كثيرا ما خلقتها القوى الرجعية ، والمؤامرات المتزايدة من جانب دعاة " الحرب الباردة " ضد قضية السلم والتعاون الدولي ، وسباق التسلح الذي يستمر بفعل التكتلات العسكرية والرجعية ، تجعل من الضرورات العاجلة بذل كل جهد مستطاع لتعزيز أسس السلم والأمن ، والثقة المتبادلة والتعاون بين الدول . ويجري تقديم مطالب ملحة ولتجسيد وتوسيع المبدأ الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، والذي يقضي بأن تمتنع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، وتحويل هذا المبدأ الى قاعدة عالمية وملزمة لسلك الدول .

٣ - وترى حكومة منغوليا الشعبية أن فكرة عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية انما تستند الى وجود ظروف سياسية دولية مواتية .

ان التخلي عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها هو ، في المقام الأول ، جسز لا يتجزأ من مبدأ التعايش السلمي بين الدول ، الذي لا يكتسب الآن فقط لقرارا عالميا باعتباره سبيل العمل الوحيد الممكن أمام البشرية ، ولكنه يكتسب أيضا ، ودرجة متزايدة ، محتوى حقيقيا نتيجة للانماء الحريص للتعاون السياسي والاقتصادي والعلمي والتقني على الصعيد الدولي . ولهذا السبب لا يمكن لهؤلاء الذين يدافعون حقا عن احترام مبادئ المساواة السيادية والسلامة الإقليمية للدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والتسوية السلمية للمنازعات ، أن يعترضوا على عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات بين الدول .

وفضلاً عن ذلك فإن مبدأ التخلي عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها قد تأكد من جديد في البيان الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وفي الوثائق الأساسية التي اعتمدها دول عدم الانحياز في مؤتمراتها على مستوى القمة ، وفي كثير من المعاهدات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول ، وفي قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعريف العدوان ، وتعزيز الأمن الدولي ، ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، والحظر الدائم ، في نفس الوقت ، على استخدام الأسلحة النووية .

ولذلك فإنه من الدليبي والمنطقي أن يتجسد مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية في وثيقة دولية وحيدة ملزمة وعالمية . وبعد أن توسع وأخذ شكلاً ملموساً في تلك الوثائق الهامة وسينها ذلك بالتفاهم المتبادل والعلاقات السلمية والتعاون الودي بين الدول .

٤ - إن عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة سيكون خطوة كبيرة ذات أهمية هائلة لتحقيق مزيد من النجاح في وقف سباق التسلح ، والتقدم نحو نزع السلاح . وينطبق ذلك بوجه خاص على مشروع المعاهدة السوفياتي ، الذي ينص على أن تمتنع أطرافها عن استخدام القسوة المسلحة ، مع استخدام أية أنواع من الأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة النووية ، أو أية أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل ، براً أو بحراً أو في الجو أو في الفضاء الخارجي ، ولا تهدد باستخدامها . وإذا أصبحت دول العالم جميعاً أطرافاً في المعاهدة العالمية ، وامتنعت عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، فإن هذه المعاهدة يمكن أن تخلق وضعاً يصبح معه من غير الضروري موضوعياً تكديس الأسلحة ، التي تعتبر الأساس المادي للحروب والنزاعات المسلحة .

٥ - ويجب أن تكون مثل هذه المعاهدة عالمية . ومن الجوهري بالنسبة لجميع الدول ذات الأهمية العسكرية أن تشارك فيها ، وجميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية في المقام الأول ؛ ولا جدال في أن ذلك سيعزز فعالية مثل هذه المعاهدة . ولذلك فإنه من المرغوب فيه أن تقوم جميع هذه الدول بدور فعال وبناء في كل من إعداد وتوقيع المعاهدة العالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

٦ - وتؤكد حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أن مشروع المعاهدة الذي قدمه الاتحاد السوفياتي يتضمن في صلبه اعترافاً بالحق السيادي للشعوب ، منفردة أو مجتمعة في صد العدوان بفرض الدفاع عن استقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ، كما نصت على ذلك المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة . كما أن الحق المشروع لشعوب المستعمرات في النضال في سبيل حريتها واستقلالها باستخدام كل الوسائل المتاحة لديها قد تأكد من جديد تأكيداً تاماً .

٧ - وإن الاقتراح الخاص بعقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية يحظى بتأييد واسع في المجتمع الدولي ، إذ أنه يستهدف في المقام الأول كبح العدوان ، ووقف

سياق التسليح ، وتجنب التهديد بحرب عالمية ، وخلق وضع دولي أكثر مواتاة لتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول ، ولقضية التقدم الاجتماعي للشعوب .

٨ - وترى حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ان مشروع المعاهدة العالمية الذي قدمه الاتحاد السوفياتي في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة يوفر أساسا طيبا لصياغة صك دولي يحظر استعمال القوة في العلاقات الدولية . وسيكون ابرام صك من هذا القبيل متابقة منطقية وملائمة لقرار الجمعية العامة ، الذي يعلن باسم الدول الأعضاء في الامم المتحدة امتناعها عن استعمال القوة في العلاقات الدولية ، والحظر الدائم لاستخدام الأسلحة النووية في الوقت نفسه .

٩ - وترى حكومة جمهورية منغوليا الشعبية انه ينبغي اتخاذ تدابير محددة في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة لضمان وضع مشروع لمعاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية على أساس النص الذي قدمه الاتحاد السوفياتي .

وتعرب حكومة جمهورية منغوليا الشعبية عن اقتناعها بأن عقد معاهدة عالمية سيسمّع من غير شك بمزيد من تكثيف عطية الانفراج الدولي ، وتعميق الثقة والتفاهم المتبادلين بين الشعوب ، وتعزيز السلم والأمن العالمي .
